سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبدائل المخيمات

UNHCR
The UN Refugee Agency
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المحتوى

الغرض	٣
النِّطاق	٣
الدوافع	٤
الأهداف	٦
علاقة سياسة بدائل المخيمات بسياسة المفوضية للاجئين في المناطق الحضرية	٦
التنفيذ	٨
مصطلحات وتعريفات	١٢

صفحة الغلاف:
من الأعلى: تانزانيا/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / بريندان/ بانون/ ٢٠٠٩؛ لبنان/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / س. بالدوين/٢٠١٣
التصميم: أليساندرو مانوتشي/ روما

الغرض

سياسة المفوضية هي السعي لتوفير بدائل للمخيمات، حيثما أمكن، مع ضمان حماية اللاجئين وحصولهم على المساعدات بطريقة فعالة وضمان مقدرتهم على تحقيق حلول.

النِّطاق

تسري سياسة بدائل المخيمات على كافة عمليات اللاجئين التي تنفذها المفوضية وفي كل مراحل النزوح، بدءًا من التخطيط الاحترازي ومرورًا بالاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ وتحقيق الاستقرار وتوفير الحماية للنازحين وانتهاءً بتحقيق حلول مستديمة. للاجئين وضع قانوني وحقوقي مختلف وفق القانون الدولي الذي يُوجِّه استجابة المفوضية في إطار هذه السياسة. الكثير من الجوانب التي تتعلق بدوافع هذه السياسة وأهدافها والعناصر الرئيسية لتنفيذها هي جوانب متعلّقة بعمل المفوضية ولا بد أنّ تؤخذ بالحسبان في عملها بظروف النزوح الداخلي.

هذه السياسة موجهة، في المكان الأول، لموظفي المفوضية العاملين في تصميم وتقديم النشاطات والفعاليات في الميدان، وكذلك لكل المسؤولين عن تطوير الحماية وتطوير سياسات البرامج والسياسات التقنية والمعايير والإرشاد والأدوات والتدريب التي تدعم مثل هذه النشاطات. ويتطلّب التنفيذ الناجح لهذه السياسة، العمل مع وعبر سلطات الحكومات المضيفة على كافة مستوياتها والتعاوُن مع كافّة شركاء المفوضية في هذا المجال وكافة الأطراف المعنية. إنَّ هذه السياسة مُلزِمة ويجب الامتثال لها.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/HCR/٩/٢٠١٤
دخول الوثيقة لحيز التنفيذ: ٢٢ يوليو ٢٠١٤

الدوافع

المفوضية مسؤولة عن حماية اللاجئين وضمان وصول المساعدات إليهم أينما كانوا. وقد استقرّ ملايين اللاجئين بسلام خارج المخيمات في المناطق القروية والحضرية، وباتوا يعيشون على أرض أو في مساكن يستأجرونها أو يمتلكونها أو يشْغَلونها بشكل غير رسمي، أو في إطار اتفاقيات استضافة داخل المجتمعات المحلية أو العائلات. ولكن بالرغم من ذلك، تبقى مخيمات اللاجئين علامة هامّة في المشهد الإنساني، إذ يعيش نحو ٤٠٪ من مجمل عدد اللاجئين في مخيمات وغالبًا لعدم توفر أي بدائل.

مخيمات اللاجئين متنوّعة، فمنها المخيمات التي تُقام بتخطيط مسبق، والمخيمات التي يقيمها اللاجئين ذاتيًا. كما أنّ هناك المستوطنات أو مرافق أخرى مثل المأوى الجماعي. والمخيمات هي المواقع التي يسكن فيها اللاجئون والتي، غالبًا، فيها تقوم الحكومات المُضيفة للاجئين أو ممثلي جهات الإغاثة الإنسانية، بتقديم المساعدات والخدمات على نحوٍ مُركّز. ولكنّ الشاهد الأهم الذي يُميّز المخيم بصورة عملية هو وجود درجة ما من القيود على حقوق وحرية اللاجئين ومقدرتهم في ممارسة حرية الاختيار في الشؤون التي تتعلق بجوانب مهمة تطال حياتهم.

إنّ السعي وراء توفير بدائل للمخيمات يعني العمل على إزالة القيود حتى يتسنّى للاجئين العيش باحترام واستقلالية وبشكل طبيعي أكثر كأفراد في المجتمعات التي يعيشون فيها، إمَّا مع بداية النزوح وإمَّا بعدها، في أقرب وقت ممكن. ومثلما أنّ المخيمات متنوّعة، كذا هي البدائل أيضاً، تماما مثلما أنّ التّنوع سمةٌ موجودة في اللاجئين وفي المجتمعات والثقافات والقوانين والسياسات الخاصة بالبلدان التي يقيمون فيها. وسيتمّ تعريف البدائل وفق درجة ممارسة اللاجئين لحقوقهم، مثل الحق في حرية التنقّل واختيار مكان العيش والعمل أو إنشاء مشروع تجاري أو زراعة أرض أو الوصول للحماية والخدمات.

قد تصرّ الحكومات المُضيفة على إيواء اللاجئين داخل المخيمات لأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأمن. إذ قد تنظُر الحكومات للمخيمات على أنّها وسيلة تمكنها من فرض سيطرة أفضل بما يتعلق بوجود اللاجئين وحركتهم على أراضيها، وكوسيلة لتخفيف أيّ توتّر محتمل بين اللاجئين والمجتمعات المحلية. وقد تكون المخاوف التي تتعلق بالتنافس بين اللاجئين والسكان المحليين على الفرص الاقتصادية المحلية المحدودة وندرة الموارد كالماء والأرض، هي الاعتبارات التي تدفع السياسات لتقييد اللاجئين داخل المخيمات. وقد تفكّر الحكومات المُضيفة أيضاً، بأنّ السماح للاجئين بالإقامة داخل المجتمعات المحلية والمُشاركة في النشاطات الاقتصادية، قد يُضعف رغبة اللاجئين في عودتهم إلى ديارهم مستقبلاً.

كما أنَّ المخيمات تشكّل جزءًا أساسيًا من استجابة المفوضية في عملياتها، خاصّة في حالات الطوارئ. إذ يُسهِّل تجمع اللاجئين في المخيمات توفير الحماية وتقديم مساعدات الإنقاذ بسرعة عند وقوع حوادث إنسانية كتدفُّق اللاجئين على نطاق واسع. كما قد تسهّل إقامة المخيمات التّعرُّف على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبالتالي تقديم الخدمة والدعم لهم. في بعض الأحيان قد تدعم المفوضية خيار إقامة مخيم وذلك لتضمن ادارة المنطقة وإتاحة الوصول لطلب اللجوء. وبينما تعتبر المخيمات أداة عمل هامة للمفوضية ، إلا أنّها تمثّل تنازُلًا يحُدُّ من حقوق اللاجئين ويقيِّد حريتهم، وغالبًا ما تبقى هذه القيود حتى بعد زوال مرحلة الطوارئ وبعد تجاوُز المُسببات الأساسية التي أدت إلى إنشائها.

وتبيّن التجربة للمفوضية بأنّ للمخيمات، بغض النّظر عن أشكالها، تأثيرات سيئة جسيمة على المدى البعيد، في كل ما يُخشى منه. فالعيش في المخيمات قد يُورث الاتّكالية لدى اللاجئين ويُضعِف مقدرتهم على إدارة شؤونهم المعيشية، الأمر الذي قد يديم مأساة النزوح والتشريد ويضع العثرات أمام الحلول. كما أنّ المخيمات قد تموّه التخطيط الاقتصادي والإنمائي المحلي، كما أنّها قد تتسبَّب بتأثيرات بيئية سيئة على المنطقة المحيطة. وفي بعض السياقات، قد تُسهم المخيمات في زيادة مخاطر الحماية الضرورية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس (الجندر)، وتثير المخاوف بشأن حماية الأطفال والاتجار بالبشر. وبالتالي، قد لا تُسهم المخيمات في تحقيق الأمن، خاصةً في المواضع التي تصبح فيها حيّزًا للتجنيد القهري أو لترسيخ مأساة اللاجئين.

في ظل مواجهة هذه المخاطر والتحديات، يفضل الكثير من اللاجئين الإقامة خارج المخيمات أو المناطق المصممة خصيصًا لهم. وحيثما يُعدّ ذلك انتهاكًا للقانون والسياسات المحلية، فقد يواجه اللاجئون عواقب وخيمة، كخطر الاحتجاز أو مصادرة وتدمير الممتلكات أو المصالح التجارية. وفي مثل هذه الظروف قد يتجنب اللاجئون التسجيل لدى المفوضية أو حتى الاتصال بها، ما قد يبقيهم بمعزل عن الوصول للحماية التي توفرها المفوضية لهم .

إنَّ السماح للاجئين بالإقامة داخل المجتمعات المحلية بشكل قانوني وبسلام ودون مضايقات، سواء في المناطق الحضرية أو القروية، يعزِّز مقدرتهم على تحمّل مسؤولية معيشتهم ومسؤولية عائلاتهم ومجتمعاتهم. فاللاجئين يُحْضِرون معهم مهاراتهم

ومُقدَّراتهم وكذلك مزاياهم الشخصية، كالمثابرة والليونة والمقدرة على التَّكيُّف، والتي تتجلى جميعها عبر مقاومتهم في سبيل البقاء. فاللاجئين الذين حافظوا على استقلاليتهم واستعادوا مهاراتهم وطوروا سبل معيشة مُستدامَة، هم اكثر مرونة للتكيف وأكثر مقدرة للتغلب على التحديات المُستقبلة، من لو أنّهم بقوا معتمدين لسنوات على المساعدات الانسانية، غير آبهين بالحلول التي قد تتوفر لهم.

وسيكون بمقدور اللاجئين المساهمة بشكل أفضل، في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها، إذا ما تلقوا الدّعم الكافي لتحقيق الاعتماد على النفس بالمواءمة مع الظروف والأسواق المحلية. ففي كثير من الحالات حفّز وجود اللاجئين الاقتصاد والتنمية المحلية. كما أنَّ برامج نشاطات الحماية و سبل المعيشة والتعليم القائمة داخل المجتمعات المحلية، والتي يشترك فيها السكان المحليين أيضًا، قد تساهم في تشجيع التماسك الاجتماعي ونبذ السلوكيات ذات الطبيعة الكارهة للغرباء وبذلك تخلق بيئة أكثر أمنًا، حيث يعمل الناس ويدرسون ويتعايشون سوياً، وبذلك يكونون مجهَّزين على نحوٍ أفضل لتسوية الاختلافات والعيش سويا بسلام.

عند إنشاء مخيم للاجئين، تستثمر المفوضية والحكومات المُضيفة والشركاء، موارد كبيرة في إنشاء البنية التحتية ومنظومات إيصال الخدمات الأساسية. كما أنّ تكاليف صيانة وتشغيل هذه المرافق والمنظومات طائلة أيضاً، وعادةً تكون هنالك حاجة لمواصلة إمدادها لسنوات طويلة وربما لعقود. وعندما يعود اللاجئون إلى ديارهم، عادة ما تذهب هذه الاستثمارات سدىً، خاصة إذا أُنْشِأت هذه المخيمات في مناطق معزولة عن التجمعات السكانية المحلية، إذ لا يتسنى نقل هذه المرافق ليستفيد منها السكان المحليون.

إنَّ الاعتماد على ما هو قائم والبحث عن سبل للتعاون مع جهود تخطيط التنمية المحلية، عبر المُساهمة في تحسين البنية التحتية المحلية وخدمة اللاجئين من خلال البنى المحلية، مثل التعليم والرعاية الصحية، هو نهجٌ أكثر استدامة وفعالية، إذ يساعد هذا النهج في تجنّب إنشاء بُنىً مشابهة للبنى الموجودة وتجنّب تبديد الموارد الذي قد ينجم عن إقامة بنىً متوازية ومخصصة فقط لخدمة اللاجئين، وفي الوقت نفسه له تأثير أكبر وأدْوَم في تحقيق الفائدة للمجتمعات المحلية المُضيفة. ستُحافظ المفوضية دومًا على مسؤوليتها لضمان الإيفاء باحتياجات اللاجئين، حيث أنَّ المخيمات ليست هي الآلية الوحيدة، أو عادةً، الأفضل لتقديم هذه الخدمات.

وقد خلُصت الحكومات في كثير من الدول التي تأوي اللاجئين إلى أنّ مضارّ المخيمات تفوق مبررات إنشاءها. وقد قرروا عدم إقامة المخيمات. وتتوفر اليوم البدائل المناسبة حيث أنَّ الهدف من هذه السياسة هو الاعتماد على هذه الممارسات الجيدة وتوسيعها.

تشاد/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /هـ. كاو/مارش ٢٠٠٨

بورندي/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أ. كيرتشهوف/ مارس ٢٠٠٩

الأهداف

تقضي سياسة المفوضية بتجنب إنشاء مخيمات اللاجئين حيثما أمكن، بينما تسعى وراء إيجاد بدائل للمخيمات تضمن توفير الحماية وتقديم الإعانة للاجئين بشكل فعّال وتمكّنهم من تحقيق حلول. بالرغم من أنّ كثيرًا من الحكومات تفرض على اللاجئين الإقامة في مخيمات، كذلك تجد المفوضية ضرورة لإنشاء المخيمات عند حدوث حالات طوارئ لضمان حماية وإنقاذ الأرواح، إلّا أنّ المخيمات يجب أن تُشكّل استثناءً، وأن تكون قدر الإمكان إجراءً مؤقتًا.

وحيثما تُلزِم الضرورة إنشاء المخيمات، أو حيث المخيمات موجودة فعلياً، ستُخطط المفوضية وستنفذ استجابتها في عملياتها على النحو الذي يستدعي زوال المخيمات في أقرب مرحلة ممكنة. وفي المواضِع التي لا يكون فيها ذلك ممكنا أو ليس عمليا، ستواصل المفوضية السعي تدريجياً لإزالة القيود التي تَحُول دون مقدرة اللاجئين من ممارسة حقوقهم وستبحث عن إمكانيات بناء روابط بين المخيمات والمجتمعات المحلية المُضيفة وتُرسّخ المخيمات في الاقتصاد المحلي والبنية التحتية المحلية والحماية الاجتماعية المحلية ومنظومات تقديم الخدمات من أجل تحويلها إلى مستوطنات مستدامة.

علاقة سياسة بدائل المخيمات بسياسة المفوضية للاجئين في المناطق الحضرية

طرحت المفوضية في سياستها الخاصة بحماية اللاجئين والحلول الممكنة في المناطق الحضرية عام ٢٠٠٩ (UNHCR policy on refugee protection and solution in urban areas) وتُعرف أيضًا بسياسة اللاجئين في المناطق الحضرية- هدفين رئيسيين: التأكيد على الاعتراف بالمدن كأماكن شرعية لإقامة اللاجئين وممارسة حقوقهم؛ وزيادة مساحة توفير الحماية للاجئي المناطق الحضرية والمنظمات الإنسانية التي تدعمهم، إلى أقصى حد ممكن. وقد جاءت سياسة حماية اللاجئين في المناطق الحضرية كاستجابة للواقع الراهن حيث يعيش أكثر من نصف مجمل اللاجئين في مناطق حضرية، واعتراف بالتحوّل عن صب الاهتمام الأساسي على اللاجئين الذين يجري إيواءهم في المخيمات.

وتعيد سياسة بدائل المخيمات تركيز الاهتمام على اللاجئين الذي يعيشون في المخيمات، وتساند الأهداف الرئيسية التي تنادي بها سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية كافة الأُطُر التشغيلية. وقد أشارت سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية إلى أنّه دائما ما يُفترض بأنّ لاجئي المخيمات يحصلون على معونات غير محدودة إذا لم يكونوا قادرين على الاشتغال في الزراعة أو الانخراط في النشاطات الاقتصادية الأخرى. وتأتي سياسة بدائل المخيمات لتتحدى هذا الافتراض وتدعو المفوضية على العمل بشكل حاسم لإزالة الحواجز التي تمنع اللاجئين من ممارسة حقوقهم وتحقيق اعتمادهم على الذات، مع اعتبار ما سمته المفوضية في السابق ببرامج « الرعاية والإعالة»، استثناءً نادرًا.

سوريا/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / ديسمبر ٢٠١٠

لبنان/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /س. بالدوين/ أكتوبر ٢٠١٣

إنّ المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية، تغذي جهود المفوضية في سعيها وراء بدائل للمخيمات. ومن المهم ذكره، أنّ ما يوجِّه المفوضية في كلتا السياستين هو مسؤوليتها نحو اللاجئين وحمايتهم من الاستغلال والتّحرش الجنسي والتّنبُّه لاعتبارات كالسن والجندر (الجنس) والتَّنوُّع، بما فيه التَّنوُّع العرقي والديني والميول الجنسية والتّعريف الجندري (الجنساني) وميزات شخصية أخرى، تلعب جميعها دورا محوريا في صقل والتأثير على احتياجات الفرد والمخاطر التي تستلزم توفير الحماية.

إنّ سياسة المفوضية لبدائل المخيمات، تتضمن التزاماتها التي أدرجتها في سياسة لاجئي المناطق الحضرية: الالتزام بحقوق اللاجئين ومسؤولية الدولة والشراكة وتقييم الاحتياجات والمساواة والتوجيه المجتمعي والتفاعل مع اللاجئين، والأهم، الاعتماد على الذات. كما أن العديد من استراتيجيات الحماية الشمولية التي تطرّقت إليها المفوضية في سياستها لحماية لاجئي المناطق الحضرية، ستكون مناسبة أيضًا في إطار سعيها وراء بدائل للمخيمات.

ومنذ صدور سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية عام ٢٠٠٩، طوّرت المفوضية ووكالات شريكة لها وواءمت استراتيجيات ودلائل إرشادية تشغيلية وأدوات وممارسات جيدة للاستجابة للنزوح داخل المدن؛ والتي بالإمكان الاستعانة بمعظمها لدعم وتعزيز بدائل للمخيمات في أُطُر تشغيلية أخرى.

تماماً مثلما هو الحال مع سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية، ستتمكن المفوضية في إنجاز أهداف سياسة بدائل المخيمات، باشتراك ودعم كافة الشركاء والأطراف المعنية، بما فيه اللاجئين والمجتمعات المُضيفة والسلطات الحكومية بكافة

مستوياتها والمنظمات غير الحكومية التي تعمل داخل المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى وشركاء التنمية.

وتُلقي سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية الضوء على عدة تحديات، هي أيضاً هامّة بالنسبة لسياسة بدائل المخيمات في سياقها الأوسع، ويتعيّن على المفوضية التفكير بهذه التحديات بإمعانٍ وأخذها بعين الاعتبار في التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي. فعلى سبيل المثال، تُقرّ سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية بالضغوط الكبيرة التي قد تحدثها مجموعات اللاجئين على الموارد والخدمات التي لا تفي أصلاً باحتياجات المجتمعات المحلية. ويمثّل التواصل مع التجمعات السكانية المتناثرة في البيئة الحضرية والقروية على حدٍ سواء، وفهم احتياجاتهم والاستجابة لها، تحدياتٍ أخرى لا بد من التغلب عليها.

وكما كان الحال مع سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية، بناء الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والوصول لسبل معيشية مستدامة هو حجر الأساس في سياسة بدائل المخيمات، وسيكون عاملا أساسيا في إنجاح تنفيذ هذه السياسة. على عمليات المفوضية أن تضع نصب عينيها المطلب الذي أطلقته سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية، بوجوب الحفاظ على مستوى من الواقعية فيما يتعلق بمقدرة اللاجئين على تحقيق الاستقلالية في أوضاع مُثقلة بالقيود القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثير التمييز العنصري على مقدرتهم للوصول إلى الفرص الاقتصادية.

التنفيذ

تُرسِّخ سياسة بدائل المخيمات مسؤولية عمليات المفوضية في الميدان لبذل أفضل الجهود الاستراتيجية والمحددة للسعي وراء وضع بدائل للمخيمات، وذلك بالتوجيه الاستراتيجي الشامل للمكاتب الإقليمية وبتأييد الأقسام المعنية في مقرّ المفوضية الرئيسي في جنيف. كما تدعو هذه السياسة المفوضية لمواءمة الأنظمة والإجراءات والأساليب وتطوير مهارات وقدرات وكفاءات وشراكات جديدة عبر الحماية وإدارة البرامج وعمليات الاستجابة للطوارئ.

لبنان/س. ميهان/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أكتوبر ٢٠١٣

يتطلّب تنفيذ هذه السياسة من عمليات المفوضية أن تجري تحليلات مُعَمَّقة لإمكانية إيجاد بدائل للمخيمات عند إجراء التخطيط الاحترازي وإجراءات التّأهُّب لحالات الطوارئ تحسُّباً لأي تدفق مستقبلي محتمل للاجئين، وأيضاً بما يتعلق بمخيمات اللاجئين القائمة حاليا أو المرافق أو البنى التي تشبه المخيمات. وسيُبَتّ بتصميم البرنامج، بما فيه ترتيب أولويات التعبئة، وفقاً للظروف المحدِّدة التي تحيط بكل عملية. ولا بد أن يكون إطار التحليل شموليا وأن يتضمّن الاعتبارات التالية:

- وجهات النظر ومبتغى كل من الطرفين، اللاجئين والمجتمعات المحلية المُضيفة، وتاريخ النزوح والسياق السياسي وأفق الحلول؛

- القوانين القومية، والسياسات والممارسات المرتبطة بحماية اللاجئين، بما فيه القيود على ممارسة الحقوق والحريات؛

- وضعية الحماية في مناطق النزوح بما فيه ظروف الأمن والاحتياجات والمخاطر المحددة، كحماية الأطفال والعنف الجنسي والعنف على أساس الجنس (الجندر)؛

- مقاييس حجم النزوح، الصورة الديمغرافية (التوزيع السكاني) للاجئين وللسكان المُضيفين والمعايير الراهنة في المجتمعات المحلية في المجالات الرئيسية، كالرعاية الصحية والتعليم؛

- الاقتصاد القومي والمحلي وفرص اللاجئين في الاعتماد على الذات وبناء سبل معيشيَّة مُستدامة والمُساهمة في المجتمع المحلي؛

- البرامج الاجتماعية القومية والمحلية وبُنى تقديم الخدمات والمنظمات المجتمعية ومقدرتها في سد احتياجات اللاجئين؛

- تخطيط التنمية القومية والمحلية في مناطق النزوح والمجالات الممكنة للتقارب وفرص التآزُر؛

- وكذلك حضور ونشاط وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة في التنمية والمساعدات الانسانية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص وإمكانيات دعمهم لبدائل المخيمات.

يمثل السعي وراء بدائل المخيمات نزعة سياسية جوهريّة وهامّة بالنسبة للمفوضية. ولكن في الوقت نفسه، تعمل المفوضية داخل إطار سياسة القانون القومي للبلدان المضيفة للاجئين، والتي في بعض الحالات، قد تضع حواجزًا أساسية أمام تنفيذ سياسة البدائل. لن يكون تجنب إقامة المخيمات مستقبلاً أو إنهاء تلك القائمة حاليا، ممكنا أو عمليا في شتى الأوضاع. فبالضرورة أن يتم تطبيق هذه السياسة تدريجيا وسيتتابع تنفيذها بسرعات مختلفة في عمليات المفوضية على النطاق العالمي.

ختامًا، على سياسة بدائل المخيمات أن تكون أكثر استدامة وعالية المردود لأنها تُسَخِّر مقدرة اللاجئين، وترشِّد تزويد الخدمات وتتيح وصول المساعدات المُستهدِفَة إلى من هم أكثر حاجة إليها. إلّا أن تحقيق هذه الأهداف قد يحتاج إلى بذل استثمارات أكبر في مرحلة مُبكِّرة، حتى يكون بالإمكان ملاحظة فعاليَّة أثرها لاحقا. إن العمل على وضع بدائل للمخيمات يدعو أيضا إلى تقوية امتداد الحماية والرصد والتي قد تستهلك الكثير من الموارد والعمل، إلى حد أكبر مما هي عليه في وضعية المخيمات. ولكن لا بدّ وأن تتوازن هذه الزيادة في التكاليف عبر تقليل المساعدات المباشرة، إذ يصبح اللاجئون أكثر اعتمادًا على أنفسهم وأكثر قدرةً على تغطية احتياجاتهم الأساسية.

ومن المتوقع أن يكون لسياسة بدائل المخيمات تأثير تحويلي. ولتنفيذ هذه السياسة، على المفوضية العمل على عدة خطوط، ويتضمن ذلك:

استشارة اللاجئين والمجتمع المحلي المضيف وبذل الوقت اللازم لفهم مبتغاهم وتطلعاتهم وظروفهم ومخاوفهم عبر التفاعل معهم بشكل متواصل وإجراء تقييمات هيكلية تشاركيّة باستخدام منهج "السن والجنس والتنوُّع"، بعد مواءمته حسب الضرورة للتغلب على التحديات التي قد تنشأ عندما لا يكون اللاجئون مجمعين داخل المخيمات.

تشجيع واتاحة بيئة الحماية حيث تمنح الدول المُضيفة الأطر القانونية والسياسية والإدارية اللاجئين حرية الحركة والإقامة وتصاريح العمل والوصول إلى الخدمات الأساسية «وشبكات الأمان» الاجتماعية كأفراد من المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها.

تطوير استراتيجيات المناصرة للتجاوُب مع وُجهات النظر ومخاوف الحكومات والمجتمعات المحلية المُضيفة، وتجهيز دعوات تحدد مسؤولية الدولة بمنهج قائم على أساس الحقوق إلى جانب الحجج المناصِرة لسياسة البدائل، وكل ذلك استنادًا على البحث والمعطيات

إكوادور/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / ب. هيجير/سبتمبر ٢٠٠٤

والأدلة التي تبيّن بأن لبدائل المخيمات تأثير أفضل على النتائج بالنسبة للاجئين وكذلك للمجتمعات المحلية المُضيفة.

تعزيز التخطيط الاحترازي والاستعداد للطوارئ لتسهيل بدائل المخيمات، بما في ذلك تقييم أُطُر القانون المحلي والسياسة، وتقييم قدرة المجتمعات والاقتصاد المحلي والبنى التحتية والبنى الإدارية وأنظمة توزيع الخدمات والإسكان والأرض والماء والتدابير الرئيسية التي قد تستدعيها الضرورة لاستيعاب تدفق اللاجئين، بالعمل جنبا إلى جنب مع السلطات الحكومية على كافة المستويات وقدرات المجتمعات المضيفة.

تحقيق التضافر مع تخطيط التنمية القومية والتعاون مع التنمية الدولية عبر عمليات مثل: "توحيد الأداء" (Delivering as One) وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة (UN Development Assistance Framework) والتقييم القُطْري المُشترك (Common Country Assessments) واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر (Poverty Reduction Strategy Papers) والبرامج المشتركة (Joint Programmes)، في سبيل تحقيق الفاعليّة وإحداث أثر أكبر ليدوم لأمد أبعد بالنسبة للاجئين وكذلك للمجتمعات المضيفة، في مجالات من ضمنها التعليم والرعاية الصحية والتغذية والماء ومرافق الصرف الصحي والإسكان والطاقة والتوظيف

التخطيط بناءً على البيانات والمعلومات والتحليلات المتعلقة باللاجئين والمجتمعات المُضيفة والتي يجري جمعها عبر رصد برامج الحماية، والإجراءات التشخيصية، والتسجيل بما فيه الاستخدام المنهجي للإحصاء الحيوي وتقييم جوانب الضعف، وكذلك المراقبة والرصد للصحة العامة والتغذية وظروف الصرف الصحي، مُدعَّم بإدارة فعّالة لأنظمة المعلومات والاستفادة أكثر من البيانات المتوفرة في المستوى المجتمعي وفي المستوى الاقتصادي الكلي.

تحديث سياسات الحماية وإدارة البرامج الدلائل الإرشادية والأدوات التشغيلية للاستجابة على التحديات التي تبرزها التقييمات، وتوجيه المساعدة للفئات المستهدَفة، وإنشاء معايير ومؤشرات للمراقبة، وقياس التقدُّم وإصدار التقارير حول النتائج في حال لم يكن اللاجئون مجمّعين في المخيمات، وكذلك قياس العوامل المتغيرة التي تبين دعم المفوضية للمجتمعات المضيفة، وأُطُر عمل لتنفيذ استراتيجيات متعددة السنوات ومناهج عمل على أساس المجالات، بحيث لا تعتمد النتائج فقط على المفوضية، وإنما من المهم أيضا أن تشمل المساهمات التي ستقدمها الحكومات المُضيفة والشركاء في التنمية.

تقوية الحماية المجتمعية والمراقبة، ووصول الحماية ومعالجة الحالات بما فيه المشاركة المباشرة مع اللاجئين

والمجتمعات المضيفة عبر تفعيل فرق مراقبة متنقّلة والمراكز المجتمعية والخدمات الحكومية وخدمات المفوضية والشركاء على نمط («مَجْمَع واحد»)، واستخدام مناهج عمل افتراضية لتسهيل مشاركة المعلومات وإتاحة الاتصال المتبادل بالاتجاهين، وذلك للتغلب على الصعوبات التي قد تنشأ عندما لا يكون اللاجئون متجمعين في مخيمات، وضمان وصول الحماية للاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة ونقاط الضعف، أو المعرضين لمخاطر تتعلق بحماية الطفولة وقضايا العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس(الجندر) بحيث لا تبقى هذه الحالات مستترة.

مواءمة تقديم الخدمات في مجالات كالتعليم والرعاية الصحية والتغذية والماء والصرف الصحي لدعم بدائل المخيمات واحتياجات اللاجئين الذين يعيشون في المجتمعات المحلية، عبر دمجها في مسار الخدمات الرئيسي في الأنظمة والبُنى القومية والمحلية والمجتمعية، وتطوير النماذج والأساليب المستقبلية، مثل الاستعانة بالطواقم المتنقّلة، وتحسين آليات الإحالة ، والتحاق اللاجئين بأنماط تأمين الصحة، وتوسيع إتاحة الوصول لبرامج التعليم عن بعد واستخدام أوسع للتدخلات التي تعتمد على نظام الدفع النقدي.

تطوير المستوطنات والاستجابة على الحاجة لتوفير المأوى لإتاحة الإمكانية للاجئين في الاستقرار داخل المجتمعات المحلية أو تسهيل تحويل المخيمات لمستوطنات مستدامة عبر ترسيخها داخل إطار تطوير التنمية المحلية والإسكان، وقوانين الملكية وأن يُعمَل على ربطها بالمجتمعات المضيفة والاقتصاد والاسواق والبنى التحتية وأنظمة تقديم الخدمات المحلية، وذلك على نحو يحدّ احتياجها لدعم انساني محدود فقط.

تمكين اللاجئين من بناء سُبل معيشة مستدامة وتحقيق الاعتماد على النفس، بما فيه تأمين الطعام عبر برامج تشجع الوصول للأرض والإنتاج الزراعي والتثقيف في هذا المجال، والتدريب والدعم الذي يمكّن اللاجئين من الوصول لفرص الوظائف والعمل المستقل، عبر استراتيجيات معيشية قائمة على أساس السوق؛ بحيث يتم تشكيل هذه الاستراتيجيات بناءً على تقييمات وتحليلات مهنية للاقتصاد والأسواق من ناحية، ومهارات ومُقدَّرات ومقدرة اللاجئين من ناحية أخرى.

إتاحة الحركة للحد الأقصى لتمكين اللاجئين من الوصول لإمكانيات التوظيف والتعليم ولبناء مُقدَّرات ومهارات سبل كسب معيشتهم ولإرسال الحوالات المالية، بما فيه عبر الأُطُر القُطْرِية التي تسهل حركة العمل، وذلك من أجل رفع كرامة اللاجئين والاستمتاع بحقوقهم الأساسية ولضمان أن يكونوا مهيّئين أكثر لتحقيق حلول مستدامة.

مشاركة السلطات المحلية على كافة المستويات للتأكيد على أنّه بالإمكان، عبر بدائل المخيمات، معالجة مسائل الأمن الشرعية بشكل فعّال؛ وأنّ الاهتمام بمسائل الحماية يتمّ على نحو يحترم الوضع الخاص للاجئين ويحترم حقوقهم كمختلفين عن الأشخاص المقيمين -من غير المحليين؛ وفي نفس الوقت، العمل عن كثب مع اللاجئين أيضًا لتعزيز فهمهم لحقوقهم ومسؤولياتهم وواجبهم في احترام القوانين المحلية للدولة المضيفة.

انشاء نماذج شراكة مواءمة من شأنها أن توسّع التعاون مع الوزارات المحلية المعنية، والبلديات وسلطات الحكم المحلي، والمنظمات غير- الحكومية المحلية والدولية، والمنظمات المجتمعية ومثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك وكالات الأمم المتحدة ذات التّوجهات الإنمائية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة- اليونيسف (UNICEF) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة العمل العالمية (ILO) ومنظمة الأغذية والزراعة -الفاو (FAO) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والبنك الدولي، وذلك عالميًا وعبر برامجها المحلية، وضمن إطار نموذج تنسيق اللاجئين الخاص بالمفوضية، وبهدف تكامُل وتعزيز وخلق تضافر مع البرامج الانسانية للمفوضية .

بوتسوانا/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / تي. جيلّي/ مايو ٢٠١٠

مصطلحات وتعريفات

مخيم

المخيم -لهدف السياسة موضوع هذه الوثيقة- هو أي موقع يتم بناؤه لهدف محدد أو يتم تخطيطه وإدارته، أو مستوطنة تلقائية حيث يقيم فيها اللاجئون ويتلقون المساعدة والخدمات من الوكالات الحكومية أو الإنسانية. وتتلخّص المميزات التي تعرِّف المخيم، كما ورد علاه في هذه الوثيقة، بوجود درجة معينة من القيود على الحقوق والحريات الخاصة باللاجئين، كمقدرتهم على التنقل بحرية واختيار أماكن سكناهم أو العمل أو انشاء مصلحة تجارية أو زرعة أرض أو الحصول على الحماية والوصول للخدمات.

بدائل للمخيمات

تتحقَّق بدائل المخيمات عندما تكون المفوضية قادرة على ضمان حماية اللاجئين ووصول المساعدات إليهم بشكل فعّال وعندما يكونون قادرين على تحقيق الحلول دون اللجوء لإنشاء المخيمات؛ وإذا كانت المخيمات موجودة بالفعل، فإنهائها أو تحويلها إلى مستوطنات مُستدامة. من وجهة نظر اللاجئين، بدائل المخيمات تعني المقدرة على ممارسة الحقوق والحريات، والاحتفاظ بحرية الاختيار فيما يتعلق بالمسائل المهمة بالنسبة لحياتهم وأن تُتاح لهم فرصة العيش بكرامة واستقلالية وطبيعية كأعضاء في المجتمعات التي يعيشون فيها.

UNHCR
The UN Refugee Agency
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

للتواصل: HQATC@unhcr.org